



الجامعة الأردنية

كلية الشريعة

قسم المصارف الإسلامية

أثر جائحة كورونا على إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

إعداد

ديمة خالد محمود جبر

0170898

إشراف

الدكتور مجدي غيث

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المصارف الإسلامية

الفصل الثاني ٢٠٢٠/٢٠٢١

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الإهداء

إلى من وضع الله الجنة تحت قدميها ومن كان دعائها وحنانها سر نجاحي وتفوقي دائماً (أمي الحبيبة)، إلى من أحمل اسمه بكل فخر ولطالما سعى ليمهّد لي طريق العلم (أبي الغالي)، إلى سندي وقوتي ومن عرفت معهم معنى الحياة والحُب (إخوتي)، إلى (رفيقات الدرب) من تذوقت معهن أجمل اللحظات.

إليكم جميعاً أهدي هذا البحث المتواضع.

الشكر

إنه لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، وأخص بالشكر والتقدير الدكتور مجدي غيث لإشرافه على هذا البحث، والذي كان له الفضل الكبير طيلة سنوات الدراسة بما قدمه لنا من العلم الوفير، ولاهتمامه الكبير بإيصال العلم لنا بأفضل صورة، ولتفانيه بلا كلل أو ملل في التعليم الميداني وكذلك في التعليم عن بعد، فجزاك الله عنا كل خير.

الفهرس

ب.....	البسمة
ج.....	الإهداء
د.....	الشكر
ه.....	الفهرس
ز.....	الملخص
١.....	المقدمة
١.....	مشكلة البحث:
٢.....	أهداف البحث:
٢.....	أهمية البحث:
٢.....	منهج البحث:
٣.....	الدراسات السابقة:
٤.....	خطة البحث:
٦.....	المبحث الأول: مخاطر البنوك (المفهوم، الأنواع، المراحل).
٦.....	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر.
٨.....	المطلب الثاني: أنواع المخاطر بالبنوك.
١٣.....	المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر.
١٥.....	المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.
١٥.....	المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية.
١٧.....	المطلب الثاني: طبيعة المخاطر الائتمانية ومسبباتها وأشكالها.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.....	١٨
المطلب الرابع: نماذج تقييم وقياس المخاطر الائتمانية.....	٢٠
المطلب الخامس: أساليب البنوك الإسلامية في إدارة ومعالجة المخاطر الائتمانية.....	٢٣
المبحث الثالث: جائحة كورونا والمخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.....	٢٥
المطلب الأول: المخاطر الائتمانية في ظل جائحة كورونا.....	٢٥
المطلب الثاني: جائحة كورونا وعلاقتها بنظرية الظروف الطارئة وقاعدة "المشقة تجلب التيسير".....	٢٨
المطلب الثالث: قرارات البنك المركزي للبنوك لاحتواء أثر الجائحة ومدى مشروعية هذه القرارات.....	٣٠
الخاتمة.....	٣٣
قائمة المصادر والمراجع.....	٣٤

المخلص

تتناول هذه الدراسة أثر جائحة كورونا في إدارة المخاطر الائتمانية كونها أحد أبرز المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية، كما وقد ازدادت المخاطر الائتمانية في ظل جائحة كورونا وما تسببت به هذه الجائحة من أضرار على الأفراد والشركات، وقد اشتملت هذه الدراسة على بيان أهم ما يخص المخاطر الائتمانية في البنوك وإدارتها.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أنّ السبب الأساسي لمخاطر الائتمان هو عدم قدرة العملاء على السداد أو عدم رغبتهم بذلك، وأن جائحة كورونا كانت سبباً في زيادة المخاطر الائتمانية في البنوك، ووضّحت مدى انطباق كل من نظرية الظروف الطارئة وقاعدة المشقة تجلب التيسير على جائحة كورونا، وبيان مشروعية تدخل البنك المركزي بتأجيل أقساط العملاء.

وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية بالاهتمام بإدارة المخاطر واختيار موظفي هذه الدائرة من ذوي الخبرة والكفاءة، كما وأوصت الباحثين بدراسة الآثار التي تسببت بها الجائحة على قطاع البنوك الإسلامية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: وجّهت جائحة كورونا ضربة موجعة وغير مسبوقة للعالم أجمع، وأدت إلى العديد من المشاكل الاقتصادية كإغلاق العديد من المنشآت وإلغاء الوظائف، وإغلاقات إلزامية وسعت جميع دول العالم، وكان لهذا أثر على البنوك الإسلامية بأن ارتفعت المخاطر التي تواجهها وعلى وجه الخصوص المخاطر الائتمانية.

فقد جاء هذا البحث ليبيّن أهم المخاطر التي تواجه البنوك ومراحل إدارتها، كما وعرض أهم ما يخص المخاطر الائتمانية من بيان مفهومها وأشكالها وطرق تقييمها وإدارتها في البنوك الإسلامية، وجاء أيضا ببيان أثر جائحة كورونا على هذه المخاطر في البنوك الإسلامية.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة هذا البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما هي أنواع المخاطر في البنوك؟
٢. ما هي المخاطر الائتمانية التي تواجه صيغ التمويل الإسلامية؟
٣. ما هي أهم أساليب تقييم ومعالجة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية؟
٤. ما أثر جائحة كورونا على إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية؟
٥. ما علاقة جائحة كورونا بنظرية الظروف الطارئة وقاعدة المشقة تجلب التيسير؟
٦. ما أهم قرارات البنك المركزي الأردني لاحتواء أثر جائحة كورونا؟

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في النقاط الآتية:

١. بيان أنواع المخاطر في البنوك.
٢. معرفة المخاطر الائتمانية التي تواجه صيغ التمويل الإسلامية.
٣. عرض أساليب تقييم ومعالجة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.
٤. بيان أثر جائحة كورونا على المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.
٥. توضيح العلاقة بين جائحة كورونا وكل من نظرية الظروف الطارئة وقاعدة المشقة تجلب التيسير.
٦. إظهار أهم قرارات البنك المركزي الأردني لاحتواء أثر جائحة كورونا.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من حاجة الناس لمعرفة الآثار التي تسببت بها جائحة كورونا على البنوك الإسلامية وعلى المخاطر الائتمانية على وجه الخصوص، وقيام البنوك بتأجيل أقساط تسهيلاتهم الائتمانية، ومعرفتهم لمدى مشروعية ذلك.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، والوصفي، والتحليلي، حيث قمت باستقراء وتتبع ما يتعلق بموضوع المخاطر الائتمانية من مسائل، ووصفها كما هي في مظانها، ودراستها، وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج سليمة.

الدراسات السابقة:

١. بوسعدية، مسعود، وحميدي، أمينة، واقع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف -المسلية-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٩.

تناولت هذه الدراسة واقع إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري من خلال تحديد المبادئ التي تقوم عليها المخاطر الائتمانية به، والأساليب التي يستخدمها لقياس مخاطر صيغ التمويل الإسلامية.

٢. الجاسر، مطلق جاسر، أثر جائحة كورونا المستجد (COVID-19) على تأجيل المستحقات المالية في المصارف الإسلامية دراسة فقهية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٢٠.

تناول هذا البحث مسألة تأجيل المستحقات المالية في المصارف الإسلامية كأحد مستتبعات جائحة انتشار فيروس كورونا المستجد، وهدف البحث إلى تقديم الحلول الشرعية لإشكالية آثار هذا التأجيل مبرزاً سعة الفقه الإسلامي وشموله واستيعابه لكافة الظروف والنوازل.

٣. بن معمر، علي، إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فيروس كورونا (COVID19) الجزائر أنموذجاً، مجلة التراث، مج ١٠، ٣٤، ٢٠٢٠.

تناول هذا البحث موضوع إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية لمواجهة الأزمات الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، مراعيًا بذلك أصحاب المصالح، وتوصل البحث إلى أن بنك الجزائر أصدر العديد من التعليمات لزيادة السيولة المالية ومنح القروض وتأجيلها وإعادة جدولتها، واستعمال تكنولوجيا المعلومات لتجنب الآثار الناتجة عن المخاطر البنكية.

ومن هنا يسعى هذا البحث إلى استكمال الجهود السابقة من خلال ما يأتي:

١. ذكر أهم ما يخص المخاطر الائتمانية من أسباب وطرق قياس ومعالجة.

٢. بيان مواطن وقوع الخطر الائتماني في الصيغ الإسلامية.

٣. توضيح العلاقة بين نظرية الظروف الطارئة وجائحة كورونا، وبيان قاعدة المشقة تجلب التيسير ومدى انطباقها على الجائحة.

٤. عرض قرارات البنك المركزي الأردني لاحتواء آثار الجائحة على المخاطر الائتمانية ومدى مشروعيتها هذه القرارات من وجهة نظر الشريعة.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة: وتناولت مشكلة هذا البحث، وأهدافه، وأهميته، ومنهجه، والدراسات السابقة له، وخطته.

المبحث الأول: مخاطر البنوك (المفهوم، الأنواع، المراحل).

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر بالبنوك.

المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر.

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية.

المطلب الثاني: طبيعة المخاطر الائتمانية ومسبباتها وأشكالها.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.

المطلب الرابع: نماذج تقييم المخاطر الائتمانية.

المطلب الخامس: أساليب البنوك الإسلامية في إدارة ومعالجة المخاطر الائتمانية.

المبحث الثالث: جائحة كورونا والمخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: المخاطر الائتمانية في ظل جائحة كورونا.

المطلب الثاني: جائحة كورونا وعلاقتها بنظرية الظروف الطارئة وقاعدة "المشقة تجلب التيسير".

المطلب الثالث: قرارات البنك المركزي للبنوك لاحتواء أثر الجائحة ومدى مشروعية هذه القرارات.

المبحث الأول: مخاطر البنوك (المفهوم، الأنواع، المراحل).

تعتبر إدارة المخاطر من أبرز ما يجب الاهتمام به في البنوك، فالإدارة المتميزة بالكفاءة والسرعة تضمن للبنك عملياته وتحسن من ربحيته، وإن الهدف الأساسي من إدارة المخاطر هو زيادة عوائد البنك بما يتلاءم مع المخاطر التي يتم تحملها^(١).

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر.

المخاطر لفظة مشتقة من خطر، والخطر لغة: هو "الإشراف على هلكة وخاطر بنفسه يُخاطرُ أشفى بها على خطر هلك"^(٢)، وقيل هو "الإشراف على الهلاك أو التردد بين السلامة والتلف"^(٣).

أما التعريف الفقهي للمخاطر: فقد وردت معاني متعددة لها: كالمقامرة والغرر والضمان؛ المقامرة فلأنها تقع على أمر قد يحدث أو لا يحدث، والغرر لأنها ترتبط بعوامل تدفع إلى عدم اليقين والتي يمكن أن تتولد عن العلاقة التعاقدية، والضمان على اعتبار أن الفقهاء يستخدمون الضمان بمعنى تحمل تبعه الهلاك والتي تعني المخاطرة^(٤).

وأما تعريفه من المنظور القانوني: فهو احتمالية وقوع حادث مستقبلاً أو، حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه^(٥).

(١) عمي، رقية، دور إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من خطر عدم السداد، جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي - قسم علوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٥١.

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٧، ط ١، ص ١٢٢٣.

(٣) الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة الشاملة الحديثة، ص ١٧٣، الرابط:

<https://al-maktaba.org/book/12145/868#p1>.

(٤) القري، محمد علي، مخاطر الائتمان في تمويل المصرف الإسلامي دراسة فقهية اقتصادية، نقلاً عن دراسة الجلعود، سعد بن علي، فقه المخاطرة المالية بين التمويل الإسلامي والتمويل الغربي، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الإسكندرية، مج ٥، ع ٣٤٤، ص ٥٧٩.

(٥) مراد، عبد الفتاح، المعجم القانوني رباعي اللغة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٦٣.

وأشارت المخاطر بالمفهوم المالي إلى: "تقلب العوائد وعدم استقرارها، أو التقلبات في القيمة السوقية للمصرف لذلك بإمكاننا القول أنّ المخاطر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية"^(١). ويأتي أخيراً مفهوم المخاطر بالعرف المصرفي: أنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر متوقعة وغير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على نشاط استثمار معين"^(٢).

وتعددت أيضاً التعاريف الخاصة بإدارة المخاطر ومن أهمها ما يلي:

عُرِّفت إدارة المخاطر "بأنها تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب"^(٣).

كما عُرِّفت أنها تحديد وتحليل والسيطرة على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية للبنك"^(٤).

وعرفت لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف (FSR) في الولايات المتحدة الأمريكية: أنها العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.^(٥)

(١) الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ١٨٩.

(٢) حسيب، سهيلة، بحث آليات إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة -مجموعة البركة المصرفية-، جامعة جيجل، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٦م، ص ٢٢.

(٣) سلام، أسامة عزمي وموسى، شقيري نوري، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٧، ط ١، ص ٥٥.

(٤) الراوي، خالد وهيب، إدارة المخاطر والتأمين، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٩، ط ١، ص ١٠.

(٥) فريهان، عبد الحفيظ يوسف، إدارة المخاطر المصرفية، جامعة الإسراء، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٣.

أما (Flanagan & Norman) فقد عرفوها بكتابهما أنها نظام يهدف إلى تحديد وقياس جميع المخاطر التي يتعرض لها العمل أو المشروع بحيث يمكن اتخاذ قرار واعي بشأن كيفية إدارة هذه المخاطر، وقالوا أيضاً أنها نظام للعيش مع احتمال أن الأحداث المستقبلية قد تسبب آثار عكسية⁽¹⁾.

وعرفها (كرزير) بأنها: "الوسائل المنظمة لتحديد وقياس المخاطر مع تطوير واختيار وإدارة الخيارات الملائمة للتعامل معها من خلال تنظيم الحياة مع توقع أحداث مستقبلية تؤدي إلى تأثيرات غير ملائمة"⁽²⁾.

وترى الباحثة أن التعريف الشامل لإدارة المخاطر هو ما جاءت به لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف (FSR)؛ إذ وصف إدارة المخاطر "بالعملية" وشمل فيها جميع مراحل هذه العملية وأهدافها.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر بالبنوك.

تقسم المخاطر إلى صنفين أساسيين هما:

❖ التصنيف الأول: المخاطر حسب تأثيرها على القطاعات (مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية):

➤ أولاً: المخاطر النظامية **Systematic Risk**: هي المخاطر التي تتعرض لها كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة وتؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة القطاعات، وهذا النوع من المخاطر لا يتم القضاء عليه بالتنوع⁽³⁾.

(1) Flanagan, R. and Norman, G. (1993), **Risk management and construction**, Blackwell Scientific Publications, page 45.

(2) دحدوح، نجيب، مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، قسم علوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٧٤.

(3) الحناوي، محمد صالح، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٢٣٠.

ومن أهم خصائصها: أنها لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين بل على السوق بأكمله، وتكون درجة المخاطر النظامية مرتفعة في الشركات التي تنتج سلع غير أساسية، أو سلع تتعرض لسرعة التقادم، أو أن تكون أعمالها موسمية^(١).

➤ **ثانياً: المخاطر غير النظامية Unsystematic Risk:** هي المخاطر التي تتعرض لها

شركة معينة أو قطاع اقتصادي معين دون أن ينعكس تأثيرها على باقي القطاعات، وتنشأ هذه المخاطر بسبب عوامل تتعلق بشركة أو قطاع معينين، وهذه المخاطر يمكن تجنبها والتقليل منها من خلال عمليات التنويع^(٢).

وتتمثل مصادر المخاطر غير النظامية في كل من: مخاطر الإدارة: إذ تعد إدارة الشركة مصدراً للمخاطرة نظراً للقرارات الخاطئة التي قد تتخذها أو المواقف السلبية التي قد تلجأ إليها، ومخاطر الصناعة: إذ أنه من الممكن أن تتعرض الشركات العاملة في صناعة واحدة أو بضع صناعات لقابلية تغيير العائد بسبب قوة معينة لا تؤثر في غالبية المنشآت العاملة خارج تلك الصناعة^(٣).

❖ التصنيف الثاني: المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية:

➤ **أولاً: المخاطر المالية:** تعد المخاطر المالية من أبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات، والجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة هي الأكثر عرضة لهذا النوع من المخاطر بسبب محدودية مواردها وعدم قدرتها على توفير الضمانات المناسبة للحصول على احتياجاتها المالية من القطاع المالي^(٤).

(١) عبد القادر، السيد متولي، الاسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص ٤٣.

(٢) عبد القادر، الاسواق المالية والنقدية، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٣) موسى، شقيري نوري، ونور، محمود إبراهيم، والحداد، وسيم محمد، وذيب، سوزان سمير، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ط ٢، ص ٤٤-٤٥، نقلاً عن بحث بركاوي، أسماء وبوشنة، مدينة، أثر المخاطر غير النظامية على أداء المؤسسة الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٩.

(٤) عبدلي، لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، قسم إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، تلمسان، ٢٠١١، ص ٦٩.

ومن أهم ما يندرج تحت هذا النوع من المخاطر ما يلي:

١. **مخاطر الائتمان:** تُعتبر مخاطر الائتمان أشد المخاطر تأثيراً على المؤسسات المالية، وتتسبب هذه المخاطر من عدم رغبة المدين على سداد ما عليه وقت السداد أو عدم مقدرته أو عجزه عن ذلك وفق الشروط المتفق عليها، وذلك إما بسبب ظروف غير متوقعة أو مشاكل حدثت لنشاطاته، ووجه المخاطرة فيها أن هذه القروض ستؤول للانعدام في نهاية الأمر مما قد يؤدي إلى أزمة سيولة وكذلك إلى تدني نوعية أصول المؤسسة^(١)، وسيأتي تفصيل المخاطر الائتمانية في المبحث الثاني من هذا البحث.

٢. **مخاطر السيولة:** تُعرّف مخاطر السيولة على أنها عدم قدرة الشركة على تلبية الالتزامات قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية الشركة وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة^(٢)، فتتسبب الخسارة بهذا النوع من المخاطر نتيجة عدم كفاية موجودات الشركة لمطلوباتها إذ أن تكلفة الحصول على الأموال التي تستعملها الشركة لأغراض مختلفة تفوق أسعار السوق^(٣)، وتظهر مشكلة السيولة بالمصارف عندما تتخفف التدفقات النقدية لهم فجأة بحيث يصبح المصرف غير قادر على استقطاب الموارد بتكلفة معقولة مما يؤدي إلى عدم استطاعته من الوفاء بالتزاماته عندما تحين آجالها^(٤).

٣. **مخاطر السوق:** هي الخسائر الممكنة نتيجة التغيرات والتطورات الغير مواتية لظروف السوق أو لعدم استقرار المؤشرات السوقية، بمعنى أن هذه المخاطر تنتج عن التغيرات العكسية والتي ليست بصالح المؤسسة أو البنك، ومن أهم مصادر هذا النوع من المخاطر

(١) شابرا، محمد عمر، و أحمد، حبيب، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ٢٠٠٦، ص ٦٧.

(٢) قاشي، خالد، والعثماني، مصطفى، استراتيجية إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية، مجلة الاقتصاد الجديد، ٢٤، ٢٠١٠، ص ٢٤٩.

(٣) أبو زيد، الدسوقي حامد، إدارة البنوك، القاهرة، ١٩٩٤م، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٤) شابرا، وحبيب، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٦٨.

هو الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق^(١)، ويتضمن هذا النوع من المخاطر^(٢):
مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الأوراق المالية.

٤. **مخاطر الملاءة:** تُعرف الملاءة المالية بأنها الرصيد الصافي للبنك؛ أي الفرق بين قيمة استعمالاته والتزاماته، وتعرف عدم الملاءة المالية بأنها احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته؛ أي أنه إذا اضطر إلى تسهيل جميع أصوله فلن يكون قادراً على سداد جميع التزاماته، وبذلك تتحقق الخسارة لجميع المودعين، كما ويعتبر خطر الملاءة المالية نتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك^(٣).

➤ ثانياً: المخاطر غير المالية:

ومن أهم أنواع المخاطر غير المالية ما يلي:

١. **المخاطر التشغيلية:** هي المخاطر المرتبطة باستخدام التقنيات والأنظمة، وتتسبب هذه المخاطر عن عدم التأمين الكافي للنظم مما ينتج عنه إمكانية اختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات المصرف بهدف التعرف على المقومات الخاصة بالعملاء واستغلالها، أو بسبب إساءة الاستخدام من قبل العملاء^(٤)، ومن أسباب حدوثها أيضاً عدم وجود أدوات كافية لقياس المخاطر والضعف الواضح في أنظمة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى تزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة^(٥).
٢. **المخاطر القانونية:** هي المخاطر المترتبة عن مخالقات إدارات المصارف للتشريعات والتعليمات الصادرة عن السلطة النقدية (البنك المركزي) الناظمة لعمليات التحويل

(١) الرمحي، زاهر عطا، تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية، جامعة عمان العربية، قسم المحاسبة، عمان، ٢٠٠٤، ص ٢٠.

(٢) العلي، أسعد حميد، إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ط ١، ص ٣٥٥.

(٣) قاشي، والعثماني، استراتيجية إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية، مرجع سابق، ٢٤٩.

(٤) قاشي، والعثماني، استراتيجية إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٥) عبد الكريم، نصر، وأبو صلاح، مصطفى، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل ٢، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، عمان، ٢٠٠٧، ص ١٣.

الخارجي أو الإخلال بالحدود الدنيا لكفاية رأس المال أو الإخلال بنسب السيولة والتوظيف، مما يترتب على ذلك عقوبات قانونية قد تصل إلى حد وضع المصرف تحت الحراسة القضائية أو المطالبة بالتصفية والاندماج^(١)، كما تعبر أيضاً عن انتهاك القوانين والقواعد الخاصة بمكافحة غسل الأموال أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية^(٢).

٣. **مخاطر السمعة:** تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك، إذ تعد

السمعة عامل مهم للمصرف لأن طبيعة الأنشطة التي يؤديها تعتمد بالأساس على السمعة الحسنة لدى العملاء وثقتهم بإدارة المصرف بوصفها إدارة مؤتمنة على حماية أموالهم الخاصة^(٣)، وإن السمعة أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات البنكية^(٤).

٤. **المخاطر الاستراتيجية:** هي المخاطر الناجمة عن اتخاذ إدارة البنك قرارات خاطئة أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ أو عند عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب في ضوء الحاجة الملحة لتقديم مثل هذه القرارات في ظل تزايد الطلب عليها من جهة واشتداد المنافسة المصرفية من جهة أخرى، مما يؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة^(٥).

٥. **المخاطر الإلكترونية:** هي المخاطر الناتجة عن استخدام التكنولوجيا والانترنت في العمليات التي تقوم بها البنوك، ويكثر هذا النوع من المخاطر في مجالات أجهزة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان وتبادل البيانات آلياً^(٦).

(١) الربيعي، حاكم محسن، وراضي، حمد عبد الحسين، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، عمان، ٢٠١٨، ص ١٠٠.

(٢) قاشي، والعثماني، **استراتيجية إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية**، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٣) الربيعي، وراضي، **حوكمة البنوك**، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٤) بنك الإسكندرية، **إدارة المخاطر المصرفية**، النشرة الاقتصادية، مج ٣٥، ٢٠٠٣، ص ٦٩.

(٥) الخزرجي، ثريا عبد الرحيم، **اقتصاد المعرفة: الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٢١٢.

(٦) الجلعود، سعد بن علي، **فقه المخاطرة المالية بين التمويل الإسلامي والتمويل الغربي**، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الإسكندرية، مج ٥، ع ٣٤٤، ص ٥٧٨.

٦. **المخاطر الدولية والسياسية:** هي عبارة عن الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه البنك نتيجة مخاطر وأحداث سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية متعلقة بدولة معينة مما يجعل الأفراد أو المؤسسات غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، ولذلك يعتبر هذا الخطر متأصل أو ملازم للدولة بغض النظر عن مستوى كفاءة إدارة البنك وأدائه في تلك الدولة^(١).

المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر.

تشتمل مراحل إدارة المخاطر على ٤ خطوات متتابعة كما يلي:

أولاً: تحديد المخاطر Risk Identification: تطلب مرحلة تحديد المخاطر معرفة جوهرية بالمصرف وظروفه الخارجية المحيطة به، وتتم هذه العملية من خلال وجود إدارة داخل البنك أو الشركة تسمى (إدارة الخطر والتأمين) وتعمل هذه الإدارة على دراسة جوانب النشاط والعمليات التي يتعرض لها البنك أو الشركة بهدف اكتشاف الأخطار التي قد يتعرضون لها^(٢).

ثانياً: قياس المخاطر Risk Measurement: عند القيام بعملية قياس المخاطر يجب النظر إلى الخطر بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه، ومدته، واحتمالية حدوثه. مع ضرورة التنبيه أن قياس المخاطر بشكل صحيح وفي الوقت المناسب هو أمر في غاية الأهمية. ويكمن الهدف من عملية قياس المخاطر في تحديد قيمة الخسائر المتوقعة في كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف^(٣).

ثالثاً: ضبط المخاطر Risk Control: بعد تحديد المخاطر وقياسها تأتي مرحلة ضبط المخاطر؛ وذلك باختيار الأسلوب المناسب لمواجهة كل خطر على حدى، ومن هذه الأساليب ما يلي^(٤):

(١) عبد الكريم، وأبو صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل ٢، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) دحدوح، مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٣) عنانزة، عز الدين نايف، وعثمان، محمد داود، تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة دراسات إدارية، ٢٠١٤، مج ٦، ع ١٢٤، ص ٢١٨.

(٤) حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٣٢ و ٣٤، نقلاً عن بحث عبدلي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، ص ٣٩.

١. تجنب المخاطرة: ويكون ذلك بعدم الدخول في عملية معينة فالتعرض للمخاطرة غير مسموح له بأن يدخل حيز الوجود، ويعد تجنب المخاطرة من الأساليب السالبة بالتعامل مع الخطر، فلو استخدم تجنب المخاطرة بشكل مكثف لحرمت المنشأة من فرص كثيرة لتحقيق الربح وربما عجزت عن تحقيق أهدافها.

٢. تقليل المخاطرة: وهي أن يتم التعامل مع المخاطرة عن طريق تقليل فرصة حدوثها، أو عن طريق منع حدوث الخسارة أو التحكم في شدتها إذا وقعت. وتعد هذه الطريقة من أفضل الأساليب لمواجهة المخاطر بالمصارف.

٣. الاحتفاظ بالمخاطرة أو نقلها: يعتبر الاحتفاظ بالمخاطرة من الأساليب الأكثر شيوعاً للتعامل مع المخاطرة، فيجب على المنشأة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها بحسب قدرتها على تحمل الخسارة. ومن الممكن أيضاً نقل المخاطرة لشخص آخر أكثر استعداداً لتحمل المخاطرة، وبهذه الحالة ترى المنشأة أنه من المفيد عدم تحمل ناتج الخطر حتى لو كان ذلك بمقابل أن تدفع تكلفة نقل هذا العبء مقدماً للطرف الآخر سواءً وقعت الخسارة أو لم تقع.

رابعاً: مراقبة المخاطر Risk Monitoring: هو نظام لتقديم التقارير والمراجعة يتم من خلاله التعرف على المخاطر والتأكد من أن الإجراءات المتخذة للتحكم في المخاطر ملائمة وقد أظهرت النتائج المخطط لها^(١)، فتعتبر عملية مراقبة المخاطر ضرورية كون إدارة الخطر والتأمين لا تعمل في بيئة ساكنة، إذ أن الأخطار تتبدل وتتغير وتختفي بعض الأخطار وتتنشأ أخرى، كما أنها تعمل على اكتشافها قبل أن تصبح هذه الأخطار مكلفة^(٢).

(١) عنانزة، وعثمان، تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٢) دحدوح، مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية، مرجع سابق، ص ٧٣.

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.

تُعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجه البنوك، وقد قامت الإدارات بالاهتمام بها ودراساتها ومحاولة التخفيف من أثارها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية.

لبيان مفهوم المخاطر الائتمانية لابد من ذكر تعريف الائتمان أولاً؛ فالائتمان باللغة من الفعل ائتمن، وتعني كلمة ائتمن في اللغة العربية: أن يكون الشخص أميناً على أمواله وأموال غيره^(١). والائتمان بالعربية يقابلها (Credit) بالإنجليزية وتعني رصيد دائن، ائتمان واعتماد وثقة وتصديق وسمعة حسنة وشرف وفضل ومفخرة^(٢). كما جاءت بقاموس أكسفورد أنها تعني: قدرة العميل على الحصول على السلع والخدمات مع تأجيل الدفع، بالاعتماد على الثقة بهذا العميل أنه سوف يقوم بالتسديد لاحقاً^(٣).

فبعد بيان مفهوم كل من الائتمان والخطر (كما ورد بالمبحث الأول)، يأتي التعريف بمفهوم مخاطر الائتمان كمصطلح كما يلي:

ورد تعريف مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية أنها: عجز العملاء المقترضين عن الدفع والوفاء بالتزاماتهم بالديون المترتبة عليهم، الأمر الذي يتولد عنه خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض للطرف المقابل^(٤). وورد تعريف آخر لها بأنها: التغيير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغيير في القدرة المتوقعة للمدين على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه البنك المقرض في المواعيد المحددة^(٥). كما ويطلق على مخاطر الائتمان اسم خطر العميل لأنه خطر يتعلق بالنشاط البنكي من خلال منح قرض لمؤسسة أو شخص طبيعي ويواجه البنك خطر إفلاس العميل وبالتالي لا يوفي عند ميعاد الاستحقاق جزئياً أو كلياً

(١) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، الكويت، ج٦، ١٩٨٦، ص٢٣٦.

(٢) البعلبكي، منير، المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ص٢٢٩.

(3) Oxford English Dictionary, second edition,p286.

(٤) الهادي، آدم محمد، وإيدام، محمد علي، دور التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف

التجارية السودانية، مجلة كلية التجارة، جامعة النيلين، الخرطوم، مج١، ١٤، ٢٠١٥، ص٦٩.

(٥) الربيعي، وراضي، حوكمة البنوك، مرجع سابق، ص١٤٨.

بمبلغ ديونه وهنا تظهر مسؤولية البنك في ضرورة مراعاته توفر الضمانات الكافية لتغطية هذا النوع من الخطر ومنه الخسائر المحتملة^(١).

أما ما جاء عن تعريف هذه المخاطر بالبنوك الإسلامية فهي أنها: المخاطر التي تنشأ عندما يكون على أحد الأطراف أن يدفع نقوداً (كما في حالة عقد السلم أو الاستصناع)، أو أن عليه أن يسلم أصولاً قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصولاً أو نقود (كما في بيع المرابحة)، مما يعرضه لخسارة محتملة، أو في صورة عدم قيام العميل بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله بصفة هذا العميل أنه شريك للمصرف (كما في المضاربة والمشاركة)^(٢). وقد عرّفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) أنها: "المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها"^(٣). ويطلق على المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية العديد من المدلولات منها: المدائبات من الدين، والديون المتعثرة، والديون المشكوك في تحصيلها، والمتأخرات في البنوك الإسلامية^(٤).

وتتلخص الفروق الجوهرية بمفهوم مخاطر الائتمان بين البنوك الإسلامية والتقليدية أنّ البنوك التقليدية: تعمل بنظام الفائدة، بينما البنوك الإسلامية: تعمل بنظام تقاسم الأرباح، وأنّ البنوك التقليدية: تعتمد على تبادل النقد مقابل النقد بقيمة أكبر متفق عليها وهو عين الربا، أما البنوك الإسلامية فتمنح الائتمان معتمدة على تبادل النقد مقابل السلع أو الخدمات وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية المتعددة^(٥).

(١) طيبة، عبد العزيز، ومرامي، محمد، بازل ٢ وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، جامعة قاصدي مباح، قسم علوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٤.

(٢) خان، طارق الله، وحبيب، أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٣، ص ٦٤-٦٥.

(٣) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الموقع الإلكتروني: https://www.ifsb.org/ar_terminologies.php ، مخاطر الائتمان، تاريخ الدخول للموقع: ٢٠٢١/٤/١٢ الساعة ٣:٣٥م.

(٤) أبو قنوعة، شيرين محمد، إدارة المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، جامعة البلقاء، كلية أصول الدين الجامعية، السلط، ٢٠٠٦، ص ٣٤٨.

(٥) الفواز، تركي مجحم، وداود، حسام علي، وعريبات، ياسر أحمد، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج ١٢، ع ٢، ٢٠١٦، ص ٢٩٠-٢٩١.

المطلب الثاني: طبيعة المخاطر الائتمانية ومسبباتها وأشكالها.

تختلف المخاطر الائتمانية باختلاف الظروف الداخلية والخارجية التي تحيط بالمصرف، كما تختلف باختلاف أنواع العمليات التي يمارسها المصرف، حيث تعتبر الهاجس الأكبر للنشاط المصرفي لأنها تمس بشكل كبير التسهيلات الائتمانية، ولهذا السبب تعمل الإدارة على الحد منها والسيطرة عليها، لذلك يتعين معرفة مسببات هذه المخاطر، إذ تنتج عن عدة عوامل خارجية وداخلية منها^(١):

١. العوامل الخارجية:

وتتمثل هذه العوامل بما يلي:

- أ. حدوث تغيرات في الأوضاع الاقتصادية؛ كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- ب. حدوث تغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية للطرف المقابل.

٢. العوامل الداخلية:

وتتمثل هذه العوامل بما يلي:

- أ. ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- ب. عدم توفر سياسة ائتمانية رشيدة.
- ج. ضعف سياسات التسعير.
- د. ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

وتتنوع صور وأشكال المخاطر الائتمانية، فمنها ما هو متعلق بالعميل وتتمثل في أهليته ومدى صلاحيته للحصول على التمويل وسمعته الائتمانية ووضعه وسلوكه الاجتماعي، ومنها ما هو متعلق بالقطاع الذي يعمل فيه العميل والظروف المحيطة بهذا القطاع والظروف الإنتاجية والتسويقية المتفاوتة بين القطاعات، وأخرى متعلقة بالعملية المطلوب تمويلها والتي تختلف المخاطر فيها من عملية لأخرى وذلك في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة فيها، ومخاطر تتعلق بالظروف العامة المرتبطة

(١) رضوان، إيهاب مصطفى، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية: دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية (غزة)، كلية التجارة، فلسطين، ٢٠١٢، ص ٣٢.

بالوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقانوني كحالات الكساد والرواج والاستقرار والاضطراب، ومخاطر تتعلق بأخطاء البنك وقدرته على المتابعة الصحيحة للائتمان والتحقق من قيام العميل بالقيام بالمطلوب منه ومتابعة السداد أولاً بأول^(١).

المطلب الثالث: أنواع المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.

تنشأ المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية من طبيعة صيغ التمويل الإسلامي التي تعتمد على عقود المدائنة التي يتولد عنها إما ديون في ذمة العميل بشكل نقدي أو سلعي في بعض الصيغ، أو في حالة تعدي العميل أو تقصيره أو عند تقسيم الأرباح والخسائر في صيغ أخرى^(٢).

ومن أهم المخاطر الائتمانية التي تواجه صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ما يلي:

أولاً: صيغة المرابحة: وهي قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من طرف آخر (البنك الإسلامي مثلاً) بأن يشتري سلعة معينة ويعدده بأن يشتريها منه بربح معين ويسمى من يريد السلعة بالآمر بالشراء، أما الطرف الآخر (البنك الإسلامي) فيسمى المأمور بالشراء أو البائع، هذا وقد يقوم الأمر بالشراء بدفع الثمن للمصرف حالاً أو مقسطاً أو مؤجلاً، وعادةً ما يتم دفع الثمن بموجب أقساط شهرية أو سنوية متساوية، أو دفعة واحدة بعد أجل محدد^(٣).

وتظهر مخاطر الائتمان في صيغة التمويل بالمرابحة في عدم وفاء العميل بسداد ما عليه من مستحقات حسب الاتفاق أو تأجيل السداد عمداً لعدم وجود عقوبات على التأجيل، وهي ما تعرف بمخاطر عدم الدفع^(٤).

(١) الهادي، وإيدام، دور التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢) خالد، خديجة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، قطر، ٢٠١١، ص ٧.

(٣) سمحان، حسين محمد، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ٢٠١٥م، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٧، ط ٥، ص ١١٧.

(٤) أبو محييد، موسى عمر، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعياري كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل ٢، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٩٧-٩٩.

ثانياً: صيغة الاستئصال: وهو عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات (بشكل يمنع أي جهالة مفضية للنزاع) للطرف الآخر (المستصنع)، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع، وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع إما حالاً أو مقسطاً أو مؤجلاً^(١).

وتظهر مخاطر الائتمان في هذه الصيغة في امتناع العميل (المستصنع) من سداد الدفعات المترتبة عليه بعد تسلمه الأصل المطلوب أو عدم قدرته على السداد أو تأخيره، وأيضاً باحتمالية عدم تسلم الأصل المطلوب من قبل البائع حسب المواصفات والشروط المطلوبة في عقد الاستئصال الموازي^(٢).

ثالثاً: صيغة المضاربة: وهي عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال (رب المال)، للطرف الآخر (المضارب)، ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداءً، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه^(٣).

وتظهر مخاطر الائتمان في هذه الصيغة عند عدم دفع العميل (المضارب) لمستحقات المصرف، ويكون ذلك إما بسبب انخفاض المستوى الأخلاقي والأمانة أو عدم توفر الكفاءة الإدارية والخبرة العملية لدى العميل^(٤).

رابعاً: صيغة المشاركة المتناقصة: وهي عقد يتم باتفاق طرفين على أن يقوم البنك بتمويل جزء من تكاليف المشروع مقابل حصوله على حصة معينة من صافي الأرباح ويكون للعميل الحق في سداد ثمن حصة البنك تدريجياً أو بصفة دورية على أقساط، سواءً من العائد الذي يحصل أو من أي مورد آخر له في أثناء الفترة المتفق عليها بينهم، وكلما دفع العميل الشريك قسطاً للمصرف نقص نصيب المصرف في التمويل، وزاد نصيب العميل، إلى أن يُحصّل المصرف كامل مبلغ التمويل^(٥).

(١) سمحان، محاسبة المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

(٢) أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٣) سمحان، محاسبة المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٤) أبو زيد، محمد عبد المنعم، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٨١، ص ٢١٦.

(٥) الزحيلي، وهبة، المعاملات المالية المعاصرة بحوث وفتاوى وحلول، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٤٣٤.

وتظهر مخاطر الائتمان في صيغة المشاركة المتناقصة عند عدم قدرة العميل (الشريك) أو رغبته بالدفع للمصرف نصيبه من الأرباح، وهذا يكون بسبب تدني أخلاق وأمانة العميل^(١).

خامساً: صيغة السلم: وهو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد، أي أنه دفع الثمن وتأخير المثمن، ويسميه الفقهاء أحياناً ببيع المحاويج؛ لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين^(٢).

وتظهر مخاطر الائتمان في هذه الصيغة عند تعرّض المصرف لعدم تسلّم السلعة من قبل العميل أو مماطلته في التسليم بحجة أنه معسر أو أنه تعرض لموسم كان رديئاً أو أنه قد غبن في محصوله^(٣).

سادساً: صيغة القرض الحسن: ويعرف القرض الحسن أنه تقديم المصرف مبلغاً من المال لأحد عملائه، حيث يضمن العميل سداد القرض الحسن دون تحمل أية أعباء أو فوائد، فيكتفي المصرف بأن يسترد أصل المبلغ فقط، وهو من عقود الإفراق والتبرع^(٤).

وتظهر مخاطر الائتمان في صيغة القرض الحسن في عجز العميل عن السداد لظروف خارجة عن إرادته، وإما أن يكون هذا العجز مؤقتاً وليس هناك مشكلة، أو أن يكون دائماً فيخسر المصرف المقرض ماله، وتظهر المخاطرة أيضاً في حالة مماطلة العميل المدين مع يسره على أن يرد القرض^(٥).

المطلب الرابع: نماذج تقييم وقياس المخاطر الائتمانية.

تتعدد المخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف، حيث يقوم المصرف بإدارة تلك المخاطر من خلال مجموعة من المعايير بهدف تقييم وقياس تلك المخاطر، فهناك عدة نماذج ومعايير لمنح الائتمان يتم الاعتماد عليها عند منح التسهيلات الائتمانية على المستوى الدولي، حيث يقوم المصرف كمانح للائتمان

(١) أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٢) سمحان، محاسبة المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

(٣) العلاونة، رانية زيدان، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية-حالة الأردن، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد، ٢٠٠٥، ص ٦٦.

(٤) الزعتري، علاء الدين محمود، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها، دار الكلم الطيب، دمشق،

٢٠٠٨، ط ٢، ص ٢٨٢.

(٥) العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٦٩.

بدراسة هذه المعايير لتقييم التصنيف الائتماني للعميل ولتقييم المخاطر الائتمانية^(١)، فمن أهم هذه النماذج: نموذج (5C,s)، ويشمل^(٢):

١. الشخصية (Character): تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب.
٢. القدرة (Capacity): وتعني مقدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على السداد والالتزام به، ويعد معيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة العميل محل الدراسة على السداد وفي المواعيد التي سيتم الاتفاق عليها.
٣. رأس المال (Capital): يعتبر رأس المال أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل وقدرة حقوق ملكيته على تغطية التسهيلات الممنوحة له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد، وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح.
٤. الظروف المحيطة (Conditions): يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان، ويقصد هنا بالظروف العامة

(١) الدغيم، عبد العزيز، والأمين، ماهر، وانجرو، إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢٨، ٣٤، ٢٠٠٦، ص ٢٠٣.

(٢) الزبيدي، حمزة محمود، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٠، ط١، ١٤٨.

المناخ الاقتصادي العام في المجتمع وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها ودورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل وموقع المشروع من دورة حياته أي أنه في مرحلة الولادة أو النمو أو الاستقرار أو الانحدار.

٥. **الضمان (Collateral):** ويقصد به مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف

المصرف كضمان مقابل حصوله على الائتمان، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد، وقد يكون الضمان بكفالة شخص ذو كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه لإدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان.

ومن النماذج المشهورة أيضاً نموذج 5p,s، وهناك تشابه كبير بين هذين النموذجين، فمضمون النموذجين يتشابه في تحديد ملاءة العميل وقدرته على التسديد أي تحدد بمجموعها مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان عند اتخاذها للقرار الائتماني^(١). ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب الائتمان ومركزه الائتماني^(٢).
ولابد من بيان أهم المناهج لتقييم وقياس المخاطر الائتمانية بما يلي^(٣):

أولاً: المنهج المعياري: وهو الذي يستعمل بالبنوك لقياس واحتساب متطلبات رأس المال، إذ يعتمد هذا الأسلوب على تبويب الأصول عن طريق تقسيم المخاطر الائتمانية إلى فئات، حيث يتم تبويب الأصول وفقاً لنوع العملاء، كما ويعتمد على ترجيح الأصول بأوزان المخاطر البسيطة وذلك تبعاً للتقييم الائتماني

(١) الزبيدي، إدارة المصارف، مرجع سابق، ١٥٥.

(٢) الدغيم، وآخرون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٣) ابن نونة، أسماء، إدارة المخاطر الائتمانية وتأثيرها في الحد من القروض المتعثرة-دراسة تطبيقية لبنك الخارجي الجزائري-وكالة تقرت، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٦، ص ١٠-١١.

للعلاء، ويعتمد أيضاً على إمكانية تخفيف المخاطر بالعديد من الأساليب بشرط أن تكون موثقة مستندياً وملزمة قانونياً.

ثانياً: منهج التصنيف الداخلي: ويتعبر هذا المنهج من الأساليب المتقدمة لقياس المخاطر ويتطلب الحصول على موافقة البنك المركزي قبل تطبيق والالتزام بحد أدنى من المتطلبات التي تتمثل في دقة البيانات، وأنظمة القياس، والرقابة الداخلية ودقة النتائج والإفصاح.

المطلب الخامس: أساليب البنوك الإسلامية في إدارة ومعالجة المخاطر الائتمانية^(١).

يوجد العديد من الأساليب التي تتبعها البنوك الإسلامية لمواجهة مخاطر الائتمان، بعضها تم تطبيقه فعلياً والبعض الآخر لا زال تحت الدراسة، ونذكر منهم ما يلي:

١. **الضمانات:** ومنها نوعين، ضمانات أساسية: وتتمثل في توافر الكفاءة الأخلاقية والعملية في العميل. وضمانات تكملية: وتتمثل في الضمانات العينية والشخصية والفنية. وتعد هذه الضمانات من أهم الطرق لمعالجة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.
٢. **رفع معدل الزيادة في الثمن الآجل:** تلجأ البنوك الإسلامية إلى رفع الثمن في البيوع التي تجريها نظراً لعدم وجود وسيلة يمكن بها للبنك فرض غرامة تعويضية على العميل المماطل.
٣. **الحسم من القسط إذا سدد الدين في الآجل المحدد للسداد:** يقوم البنك بحساب الزيادة في البيع الآجل بإدخال الغرامات التعويضية ضمن سعر البيع المتفق عليه، ويعد البنك بالحطيطة إن سدد العميل في الوقت، وذلك بافتراض أن العميل سوف يتأخر في السداد.
٤. **فرض الغرامات على المماطل ثم توجيهها لأغراض البر والخير:** ويتم النص على ذلك في العقد الذي تولد منه الدين، فيوافق العميل على دفع هذه الغرامات إن تأخر في السداد، ولا تعتبر هذه الطريقة حلاً للمشكلة إنما هي طريقة للردع.
٥. **إنشاء صندوق للتأمين تُحال عليه الديون المتعثرة:** اقترح بعض الخبراء إنشاء صندوق تأمين تُساهم البنوك الإسلامية فيه بأقساط مالية، وتكون مهمته التأمين ضد المماطلة وإفلاس المدينين،

(١) ملحم، ميساء منير، مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية-دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي، مجلة الزرقاء للبحوث، مج ١٣، ع ٢٤، ٢٠١٣، ص ٧١-٧٢.

فيسترد المصرف العضو دينه من هذا الصندوق ويُحيل ذلك الصندوق على المدين المماطل بمبلغ الدين.

٦. القروض المتبادلة كوسيلة للتعويض: وتُلزم هذه الطريقة المدين المماطل بتقديم قرض حسن للدائن يساوي مقدار الدين الأصلي ويكون مؤجلاً لمدة زمنية تساوي مدة المماطلة، ويستطيع الدائن الأصلي الذي يتلقى القرض أن يستخدمه فيما يريد من وجوه الانتفاع المشروعة ثم يرده إلى صاحب الدين المماطل.

٧. احتياطي الديون المتعثرة: ترصد البنوك الاحتياطات للتعويض عن الخسارة التي تقع بسبب إفلاس المدينين أو عجزهم عن دفع ما عليهم من التزامات، ويكون ذلك باقتطاع جزء من الربح سنوياً لاستخدامه في السنة التالية أو ما بعدها لتخفيف أثر الإفلاس على مستوى أرباح المؤسسة المالية.

المبحث الثالث: جائحة كورونا والمخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.

مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩): هو مرض معدٍ يسببه فيروس كورونا المكتشف حديثاً، ينتشر فيروس كوفيد-١٩ بسرعة كبيرة وفي المقام الأول من خلال قطرات اللعاب أو إفرازات الأنف عندما يسعل الشخص المصاب أو يعطس، وتعتبر الحمى والسعال الجاف والإرهاق من أكثر الأعراض شيوعاً عند المصابين بهذا المرض^(١).

وقد وصف فيروس كوفيد-١٩ بالجائحة؛ إذ عرفت الجوائح بأنها: جمع جائحة وهي الآفة التي تهلك الثمار وتجتاح الأموال وتستأصلها وكلٌ مصيبة عظيمة وفتنة كبيرة. والسنة الجائحة هي الجذبة^(٢).

المطلب الأول: المخاطر الائتمانية في ظل جائحة كورونا.

تعتبر جائحة كورونا من أسوأ الأزمات التي شهدتها هذا العصر فمن بداية اكتشاف هذا الفيروس تأثرت المؤسسات المالية وقطاع المصارف في أنحاء العالم كبقية القطاعات الاقتصادية العالمية، وقد واجهت المصارف الإسلامية تحدياً جدياً يتمثل في كيفية مواجهة هذه الأزمة والخروج منها بالشكل الذي يضمن استمرارية نموها والتواصل مع عملائها في حال عدم قدرتهم أفراداً أو جماعات على الوفاء بالتزاماتهم تجاهها. فقد تعاملت الحكومات مع هذه الجائحة واتخذت بعض التدابير للحد من انتشار هذا الفيروس بقيامها بتعطيل المدارس والجامعات والدوائر الحكومية، وإغلاق المطارات والأسواق والمجمعات التجارية، وفرض حظر التجول الجزئي والكلي ومنع الناس من الخروج من منازلهم، وأطلق عليه اسم الإغلاق الكبير^(٣).

(١) منظمة الصحة العالمية، الموقع الإلكتروني: https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus#tab=tab_3 ، تاريخ الدخول للموقع: ٢٤/٤/٢٠٢١ الساعة ٢١:٠٦م.

(٢) البركتي، محمد عميم، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣، ط١، ج١، ص٧٣.

(٣) صحيفة الغد، الموقع الإلكتروني: <https://cutt.us/YvFmQ> ، تاريخ الدخول للموقع: ٢٦/٤/٢٠٢١ الساعة

وكان من أبرز تبعات هذه الإجراءات توقف مصالح كثير من الناس خصوصاً من كان يعتمد على التجارة والأعمال الحرة فقد تعطلت الأسواق التي كانت سبباً لتجارتهم لذا فقد احتاج الناس لتأجيل المستحقات المالية التي عليهم لصالح المصارف وظهرت مطالبات بأن تلزم الحكومة المصارف بهذا التأجيل.

وقد أوضح الرئيس التنفيذي لشركة (gig Jordan) في منتصف نيسان من عام ٢٠٢٠؛ أن المخاطر الائتمانية للعملاء ستزيد إذا امتدت أزمة كورونا لنهاية العالم الحالي، وأن من أهم المخاطر التي تدعي للقلق هي المخاطر الائتمانية لدى العملاء المتمثلة بعدم قدرتهم على سداد أقساطهم مما يعني رصد المزيد من المخصصات المتعلقة بالمستحقات المشكوك في تحصيلها^(١).

فتوصلت الباحثة إلى أن جائحة كورونا تسببت بزيادة نسبة العملاء الغير قادرين على سداد التزاماتهم تجاه البنوك، إذ تُعتبر عدم القدرة على السداد من أبرز المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك الإسلامية كما ذكرنا سابقاً.

وقد ظهر تأثير هذه الجائحة على إدارة المخاطر الائتمانية بأن غالبية البنوك قامت بزيادة مخصصات خسائر الائتمان للتحوط من أي خسارة ائتمانية قد تنشأ بسبب التعثر أو عدم قدرة العملاء على السداد، بالصورة التالية ظهرت نسبة التغير في مخصصات خسائر الائتمان ما بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠^(٢).



(١) وكالة رويترز، الموقع الإلكتروني: <https://www.reuters.com/article/jordan-gig-as6>

idARAKCN21Y0NZ ، تاريخ الدخول للموقع: ٢٦/٤/٢٠٢١ الساعة ١٠:٣ص.

(٢) منتدى الاستراتيجيات الأردني، الموقع الإلكتروني: <https://cutt.us/jirmf>، تاريخ الدخول للموقع: ٤/٦/٢٠٢١

الساعة ٥٦:٥١م.

وعلى سبيل المثال قامت الباحثة باستقراء الجدولين التاليين اللذان يُظهران الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لزمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات-ذاتي للبنك الإسلامي الأردني^(١):

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠						
الإجمالي	الحكومة والقطاع العام	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	التمويلات العقارية	الأفراد	دينار
٧٢٥,٧٦٤	-	-	-	-	٧٢٥,٧٦٤	الرصيد في بداية السنة
٦٥,٧٧٤	-	-	-	-	٦٥,٧٧٤	المحول له خلال السنة
(٣٢٥,٩٣٣)	-	-	-	-	(٣٢٥,٩٣٣)	المستخدم من المخصص خلال السنة (الذمم المشطوبة)
٤٦٥,٦٠٥	-	-	-	-	٤٦٥,٦٠٥	الرصيد في نهاية السنة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩						
الإجمالي	الحكومة والقطاع العام	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	التمويلات العقارية	الأفراد	دينار
٦٤٣,٣٢٣	-	-	-	-	٦٤٣,٣٢٣	الرصيد في بداية السنة
١٠٥,٤٨٧	-	-	-	-	١٠٥,٤٨٧	المحول له خلال السنة
(٢٣,٠٤٦)	-	-	-	-	(٢٣,٠٤٦)	المستخدم من المخصص خلال السنة (الذمم المشطوبة)
٧٢٥,٧٦٤	-	-	-	-	٧٢٥,٧٦٤	الرصيد في نهاية السنة

إذ لوحظ أن المبلغ الإجمالي المستخدم من المخصص خلال سنة ٢٠٢٠ هو (٣٢٥,٩٣٣) دينار، أما خلال سنة ٢٠١٩ فقد استخدم منه فقط (٢٣,٠٤٦) دينار، أي أنّ الفرق بينهم ٣٠٢,٨٨٧ دينار ارتفاعاً. فتوصلت الباحثة إلى أنّ ارتفاع المبلغ المستخدم من مخصص خسائر الائتمان في عام ٢٠٢٠ يدل على ارتفاع نسبة المتعثرين أو الغير قادرين على السداد، مما يعني ارتفاع المخاطر الائتمانية في البنك في ظل جائحة كورونا.

وقد قامت إدارة البنك الإسلامي بتعديل سيناريوهات الاقتصاد الكلي كاستجابة لأثر تداعيات فيروس كورونا في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك عن طريق تغيير المعدلات المرجحة المخصصة للسيناريوهات الثلاثة من خلال إعطاء وزن أعلى لسيناريوهات الجانب الأسوأ إذ أصبحت نسبته ٥٠٪^(٢).

(١) البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٢٠، ص ١٢٩.

(٢) البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٢٠، ص ١٨٣.

المطلب الثاني: جائحة كورونا وعلاقتها بنظرية الظروف الطارئة وقاعدة "المشقة تجلب

التيسير":

أولاً: نظرية الظروف الطارئة:

عُرِّفت نظرية الظروف الطارئة بأنها: "مجموعة القواعد والأحكام التي تعالج الآثار الضارة اللاحقة بأحد العاقدين الناتجة عن تغير الظروف التي تم بناء العقد في ظلها"^(١).

ومن أهم شروط تطبيق هذه النظرية ما يلي^(٢):

- أن يكون الحادث الطارئ استثنائي عام، يجب أن يكون الحادث غير ممكن دفعه وأن يكون عاماً لا فردياً.
- ألا يكون في الواسع توقع هذا الحادث، أي لا يكون بوسع المدين توقع حدوث مثل هذا الحدث الاستثنائي.
- أن يجعل هذا الظرف تنفيذ الالتزام مرهقاً لا مستحيلاً، وهنا يكمن الفرق بينها وبين القوة القاهرة التي تجعل التنفيذ مستحيلاً أما الظروف الطارئة فتجعل التنفيذ مرهقاً فحسب.
- أن يكون العقد متراحياً في التنفيذ، أي وجود فترة زمنية بين إبرام العقد واكتمال تنفيذه ويتصور خلاله وقوع حادث استثنائي.

وتبيّن للباحثة أن هذه الشروط تنطبق على جائحة كورونا وتأثيرها على المخاطر الائتمانية؛ إذ تعد هذه الجائحة أمر استثنائي طارئ غير متوقع وأثرها عام وسع العالم بأكمله وجعلت قدرة العملاء على تنفيذ التزاماتهم أمراً مرهقاً، فبهذه الحالة يمكن تنفيذ نظرية الظروف الطارئة على بعض العقود في البنوك الإسلامية إما بفسخ العقد للعدر كالمدين الذي أعلن إفلاسه، أو بوقف تنفيذ العقد بتأجيل الدفع وإعادة جدولة الأقساط.

(١) منصور، محمد خالد، تغير قيمة النقود وتأثر ذلك بنظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي المقارن، مجلة دراسات-علوم الشريعة والقانون، مج ٢٥، ع ٢٤، ١٩٩٨، ص ١٥٣.

(٢) هادي، محمد نوري، نظرية الظروف الطارئة وتأثيرها على العقد، جامعة ديالي، قسم القانون، العراق، ٢٠١٨، ص ١٤-١٦.

وقد تسببت جائحة كورونا الطارئة في إلحاق ضرر بالمدين، إما لتعطله عن العمل في فترة الجائحة فأصبح غير قادر على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه، وقد يصل الأمر إلى حد الإعسار وقد لا يكون معسراً ولكنه لا يجد السيولة الكافية للوفاء بتلك الالتزامات^(١).

ثانياً: قاعدة المشقة تجلب التيسير:

تعد قاعدة المشقة تجلب التيسير من القواعد الفقهية الخمس الكبرى، والمراد بقاعدة المشقة تجلب التيسير: أن الأحوال التي تحصل فيها مشقة أو عسر أو حرج على المكلف عند تطبيقه بعض الأحكام الشرعية، فإن الشريعة تأتي برفع هذا الحرج والمشقة، وذلك بتخفيف الحكم عليه^(٢).

من تطبيقات هذه القاعدة على المخاطر الائتمانية في ظل جائحة كورونا؛ أن الجائحة تسببت بجلب المشقة لحياة الناس فتعطلت أحوالهم، وكثير منهم أُصيب في عمله وأسباب معاشه، فبتطبيق قاعدة المشقة تجلب التيسير يجب إنظار المعسر إلى الميسرة، وترك أخذ الأقساط من الغرماء، ولا يجوز زيادة الأقساط عليهم بحجة الإنظار بل إنه الأصل إما الإنظار لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(٣)، أو الحط من هذه الديون بعضها أو كلها لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٤)، فإذا كان هذا الحكم في وقت الإعسار، فمن باب أولى أن تطبق في وقت الشدة والجوائح^(٥).

فتبين للباحثة إمكانية تطبيق قاعدة المشقة تجلب التيسير على جائحة كورونا بالطريقة التي تم ذكرها في الفقرة السابقة.

-
- (١) السرطاوي، محمود علي، أحكام عقود إجارة المؤسسات المالية والإسلامية في فترة الوباء كورونا، ندوة البركة الأربعة للاقتصاد الإسلامي (وضع الجوائح والقوة القاهرة)، ص ١٠.
 - (٢) الألوكة الشرعية، الموقع الإلكتروني: <https://www.alukah.net/sharia/0/98881/#ixzz6tH26eDjb>، شرح قاعدة المشقة تجلب التيسير، الشيخ عبد الرحمن الدوسري، تاريخ الدخول للموقع: ٢٠٢١/٤/٢٨ الساعة ٢٣:٣٣ م.
 - (٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٠.
 - (٤) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٠.
 - (٥) سويفت نيوز، الموقع الإلكتروني: <https://www.swiftnewz.com/archives/138588>، القواعد والضوابط الفقهية للتعامل مع الأوبئة وتطبيقاتها، سامح أبو طالب، تاريخ الدخول للموقع: ٢٠٢١/٤/٢٨ الساعة ١٩:١٩ ص.

المطلب الثالث: قرارات البنك المركزي للبنوك لاحتواء أثر الجائحة ومدى مشروعية هذه

القرارات

أولاً: قرارات البنك المركزي لاحتواء أثر جائحة كورونا على المخاطر الائتمانية:

في ضوء التطورات العالمية المتسارعة الناتجة عن أثر فيروس كورونا المستجد ومع التحديات التي واجهت الاقتصاد الوطني، قرر البنك المركزي الأردني أن يتخذ حزمة من الإجراءات الاحترازية بهدف احتواء التداعيات السلبية لهذه الجائحة على الاقتصاد المحلي، وسأقتصر على بيان القرارات التي لها علاقة بموضوع البحث (المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية)، وعرض ما صدر من قرارات حتى موعد كتابة هذا البحث، متمثلةً بقيام البنك المركزي بتوجيه البنوك بتأجيل الأقساط المترتبة على العملاء، وسيأتي تفصيل هذه القرارات بما يلي^(١):

- أعلن البنك المركزي في تاريخ ١٥ آذار/ ٢٠٢٠ عن قرار تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة من آثار انتشار فيروس كورونا من شركات وأفراد وذلك للأشهر آذار ونيسان وأيار من العام ٢٠٢٠، على ألا يكون ذلك هيكلية للتسهيلات بالنسبة للشركات، وأن لا يؤثر على تصنيفهم الائتماني لدى شركة كريف^(٢)، وألا تتقاضى البنوك عمولة أو تفرض فوائد تأخير عليهم، أما بالنسبة للأفراد فكان القرار بأن يُسمح للبنوك بإجراء جدولة لمديونات العملاء وذلك بدون دفعة نقدية ودون فوائد تأخير، وأن يتم تأجيل أقساط عملاء التجزئة ودفعات البطاقات الائتمانية والقروض بنوعها الشخصية والسكنية بدون أي عمولات أو فوائد تأخير.
- كما أوضح في تاريخ ١ حزيران/ ٢٠٢٠ عن قرار تأجيل كافة الأقساط للعملاء المتضررين بسبب الجائحة، وتأجيل أقساط عملاء التجزئة ممن تراجع تدفقاتهم النقدية بصورة مؤقتة بسبب المرض

(١) البنك المركزي الأردني، الموقع الإلكتروني:

<https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=413>، تاريخ الدخول للموقع: ٢٠٢١/٤/٢٨

الساعة ٣٧:٧ص.

(٢) شركة كريف (CRIF): هي شركة أردنية مرخصة من قبل البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام قانون المعلومات الائتمانية، لتوفير خدمة الاستعلام الائتماني.

أو الحجر الصحي أو الإجازات المرضية، وأن يكون هذا التأجيل من دون أي عمولة أو فوائد تأخير، ومن دون أن يؤثر على تصنيفهم الائتماني. وطُبق هذا القرار حتى نهاية عام ٢٠٢٠.

- وأعلن في تاريخ ٢٢ تشرين الثاني / ٢٠٢٠ عن قرار تمديد العمل بتعميم تأجيل الأقساط للقطاعات المتضررة من جائحة كورونا حتى شهر حزيران ٢٠٢١، وذلك بنفس شروط التعميم السابق.

- وجاء مؤخراً توجيه من البنك المركزي للبنوك العاملة بالأردن، وجرى توافق بين هذه البنوك على تأجيل الأقساط المستحقة على العملاء الأفراد لشهر نيسان ٢٠٢١، كمبادرة للتخفيف عن المواطنين بمناسبة شهر رمضان المبارك، وذلك لجميع العملاء الأفراد وبدون إضافة عمولات أو فوائد تأخير.

تبيّن للباحثة عند متابعة تلك القرارات أنها جاءت متوافقة مع ما دعت له نظرية الظروف الطارئة وقاعدة المشقة تجلب التيسير، كما تم بيانهم بالمطلب السابق، فقرارات البنك المركزي جاءت بهدف التخفيف على العملاء والتيسير عليهم جراء ما لحقهم من أضرار بسبب الجائحة.

وتبيّن للباحثة أيضاً بعد تصفح الصفحات الرسمية للبنوك على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، أن جميع البنوك الإسلامية العاملة بالأردن (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة الإسلامي، مصرف الراجحي) قد التزمت بقرارات البنك المركزي المتعلقة بتأجيل أقساط العملاء الأفراد وذلك بدون أي عمولات أو رسوم أو أرباح إضافية.

ثانياً: مشروعية قرارات البنك المركزي للبنوك:

بالنسبة لمدى مشروعية قيام الدولة متمثلة بالبنك المركزي بإلزام البنوك كافة بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية للعملاء، فيتم بيانها بما يلي^(١):

(١) الجاسر، مطلق جاسر، أثر جائحة كورونا المستجد (COVID-19) على تأجيل المستحقات المالية في المصارف الإسلامية دراسة فقهية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٢٠، ص ٣١٦-٣١٨.

الأصل عدم جواز تدخل طرف ثالث في إلزام الدائن بتمديد أجل الدين، لكن لو اقتضت المصلحة أن يأمر ولي الأمر الدائنين أن يؤجلوا ديونهم فإن ذلك جائز وتجب طاعة ولي الأمر بذلك، والدليل عليه ما جاء في السنة النبوية الشريفة: فيما رواه الشيخان في صحيحهما عن عبد الله بن كعب بن مالك: عن كعب، أنه تقاضى ابن أبي حردر ديناً كان له عليه في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته، فخرج إليهما حتى كشف سجد حجرتيه، فنادى: "يا كعب"، قال: لبيك يا رسول الله، قال: "ضع من دينك هذا" وأوماً إليه: أي الشطر، قال: لقد فعلت يا رسول الله، قال: "قم فاقضه"^(١). فيتبين من هذا الحديث أنه يحق للحاكم أن يتدخل ويأمر بإسقاط شيء من الدين، ويدخل فيه تمديد أجل الديون والالتزامات المالية.

والدليل من السياسة الشرعية، أنه يجب طاعة ولي الأمر بما فيه مصلحة، ولا يخالف الشريعة، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٢)، وأولي الأمر: "هم الأئمة، والسلطين، والقضاة، وكل من كانت له ولاية شرعية لا ولاية طاغوتية، والمراد طاعتهم فيما يأمر به وينهون عنه ما لم تكن معصية، فلا طاعة لمخلوق في معصية الله، كما ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ"^(٣). وترى الباحثة أنه يظهر بوضوح مشروعية وأحقية تدخل البنك المركزي بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية للعملاء، في الظروف الاستثنائية وبما يحقق المصلحة العامة.

(١) متفق عليه، البخاري: ٤٥٧، مسلم: ١٥٥٨.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٩.

(٣) الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، دار الكلم الطيب، بيروت، ١٩٩٣، ط١، ج١، ص٥٥٦.

الخاتمة

يمكن ذكر أهم نتائج هذا البحث وتوصياته من خلال ما يأتي:

أولاً: النتائج:

1. الفرق الجوهرية بين مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والتقليدية؛ أن البنوك التقليدية تعتمد على تبادل النقد مقابل النقد بقيمة أكبر متفق عليها وهو عين الربا، أما البنوك الإسلامية فتتمتع الائتمان معتمدة على تبادل النقد مقابل السلع أو الخدمات وفق الصيغ الإسلامية.
2. السبب الرئيسي لحدوث المخاطر الائتمانية هو عدم قدرة العملاء أو عدم رغبتهم في السداد.
3. أن جائحة كورونا تسببت بزيادة نسبة العملاء الغير قادرين على سداد التزاماتهم تجاه البنوك.
4. تنطبق نظرية الظروف الطارئة على جائحة كورونا بالنسبة لآثارها على المخاطر الائتمانية في البنوك، ويتم تطبيقها إما بفسخ العقد أو بوقف تنفيذه.
5. يمكن تطبيق قاعدة المشقة تجلب التيسير على جائحة كورونا، ويكون ذلك بإنظار المعسر إلى الميسرة، وترك أخذ الأقساط من الغرماء.
6. جواز تدخل البنك المركزي بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية للعملاء، في الظروف الاستثنائية وبما يحقق المصلحة العامة.

ثانياً: التوصيات:

1. دعوة المصارف الإسلامية إلى إعطاء إدارة المخاطر أهمية كبيرة، والحرص على اختيار الموظفين من أصحاب الكفاءة والخبرة.
2. ضرورة استمرار البنك المركزي بإلزام البنوك العاملة بالأردن بالقرارات التي فيها تحقيق المصلحة العامة طيلة فترة الجائحة.
3. توصية الباحثين بدراسة الآثار التي تسببت بها جائحة كورونا على قطاع البنوك الإسلامية بجميع جزئياتها.

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب:**
 - البركتي، محمد عميم، **التعريفات الفقهية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣، ط١، ج١.
 - البعلبكي، منير، **المورد**، دار العلم للملايين، بيروت.
 - حماد، طارق عبد العال، **إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
 - الحناوي، محمد صالح، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.
 - الخزرجي، ثريا عبد الرحيم، **اقتصاد المعرفة: الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
 - الراوي، خالد وهيب، **إدارة المخاطر والتأمين**، دار المسيرة، عمان، ١٩٩٩م/٢٠٠٩م، ط١.
 - الربيعي، حاكم محسن، وراضي، حمد عبد الحسين، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، عمان، ٢٠١٨.
 - الزبيدي، حمزة محمود، **إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)**، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٠، ط١.
 - الزحيلي، وهبة، **المعاملات المالية المعاصرة بحوث وفتاوى وحلول**، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢.
 - الزعتري، علاء الدين محمود، **الخدمات المصرفية وموقف السريعة الإسلامية منها**، دار الكلم الطيب، دمشق، ٢٠٠٨، ط٢.
 - أبو زيد، الدسوقي حامد، **إدارة البنوك**، القاهرة، ١٩٩٤، ج٢.
 - أبو زيد، محمد عبد المنعم، **نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٨١.
 - سلام، أسامة عزمي وموسى، شقيري نوري، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٧، ط١.

- سمحان، حسين محمد، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ٢٠١٥م، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٧، ط٥.
- الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.
- الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، دار الكلم الطيب، بيروت، ١٩٩٣، ط١، ج١.
- عبد القادر، السيد متولي، الاسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.
- العلي، أسعد حميد، إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ط١.
- الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة الشاملة الحديثة.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٧، ط١.
- موسى، شقيري نوري وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ط٢.

• الرسائل الجامعية:

- حسيب، سهيلة، آليات إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة -مجموعة البركة المصرفية-، جامعة جيجل، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٦.
- دحدوح، نجيب، مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، قسم علوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٦.
- رضوان، إيهاب مصطفى، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية: دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية(غزة)، كلية التجارة، فلسطين، ٢٠١٢.

- الرمحي، زاهر عطا، تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية، جامعة عمان العربية، قسم المحاسبة، عمان، ٢٠٠٤.
- طيبة، عبد العزيز، ومرامي، محمد، بازل ٢ وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، قسم علوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٨.
- عبد الكريم، نصر، وأبو صلاح، مصطفى، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل ٢، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، عمان، ٢٠٠٧.
- عبدلي، لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، قسم إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، تلمسان، ٢٠١١م.
- العلاونة، رانية زيدان، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية-حالة الأردن، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد، ٢٠٠٥.
- عمي، رقية، دور إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من خطر عدم السداد، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-، قسم علوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٣.
- فريهان، عبد الحفيظ يوسف، إدارة المخاطر المصرفية، جامعة الإسراء، الأردن، ٢٠٠٨.
- أبو قعنوعة، شيرين محمد، إدارة المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، جامعة البلقاء، كلية أصول الدين الجامعية، السلط، ٢٠٠٦.
- أبو محميد، موسى عمر، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل ٢، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، دمشق، ٢٠٠٨.
- ابن نونة، أسماء، إدارة المخاطر الائتمانية وتأثيرها في الحد من القروض المتعثرة-دراسة تطبيقية لبنك الخارجي الجزائري-وكالة تقرت، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٦.
- هادي، محمد نوري، نظرية الظروف الطارئة وتأثيرها على العقد، جامعة ديالي، قسم القانون، العراق، ٢٠١٨.

• أبحاث المؤتمرات والمجلات:

- بنك الإسكندرية، إدارة المخاطر المصرفية، النشرة الاقتصادية، مج ٣٥، ٢٠٠٣ م.
- الجاسر، مطلق جاسر، أثر جائحة كورونا المستجد (COVID-19) على تأجيل المستحقات المالية في المصارف الإسلامية دراسة فقهية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٢٠.
- الجلعود، سعد بن علي، فقه المخاطرة المالية بين التمويل الإسلامي والتمويل الغربي، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الإسكندرية، مج ٥، ٣٤٤.
- خالدي، خديجة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، قطر، ٢٠١١.
- خان، طارق الله، وحبيب، أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٣.
- الدغيم، عبد العزيز، والأمين، ماهر، وانجرو، إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢٨، ٣٤، ٢٠٠٦.
- السرطاوي، محمود علي، أحكام عقود إجارة المؤسسات المالية والإسلامية في فترة الوباء كورونا، ندوة البركة الأربعون للاقتصاد الإسلامي (وضع الجوائح والقوة القاهرة).
- شابرا، محمد عمر، و أحمد، حبيب، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ٢٠٠٦ م.
- عنانزة، عز الدين نايف، وعثمان، محمد داود، تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة دراسات إدارية، مج ٦، ١٢٤، ٢٠١٤.
- الفواز، تركي مجحم، وداود، حسام علي، وعربيات، ياسر أحمد، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والتقليدية في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج ١٢، ٢٤، ٢٠١٦.
- قاشي، خالد، والعثماني، مصطفى، استراتيجية إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية، مجلة الاقتصاد الجديد، ٢٤، ٢٠١٠ م.

- القري، محمد علي، مخاطر الائتمان في تمويل المصرف الإسلامي دراسة فقهية اقتصادية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مج ٩.
- ملحم، ميساء منير، مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية-دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي، مجلة الزرقاء للبحوث، مج ١٣، ع ٢٤، ٢٠١٣.
- منصور، محمد خالد، تغير قيمة النقود وتأثر ذلك بنظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي المقارن، مجلة دراسات-علوم الشريعة والقانون، مج ٢٥، ع ٢٤، ١٩٩٨.
- الهادي، آدم محمد، وإيدام، محمد علي، دور التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية السودانية، مجلة كلية التجارة، جامعة النيلين، الخرطوم، مج ١، ع ١٤، ٢٠١٥.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، الكويت، ج ٦، ١٩٨٦.

• المراجع الأجنبية:

- Flanagan,R. and Norman,G. (1993), **Risk management and construction**, Blackwell Scientific Publications.
- **Oxford English Dictionary**, second edition.

• المواقع الإلكترونية:

- الألوكة الشرعية، الموقع الإلكتروني:
[.https://www.alukah.net/sharia/0/98881/#ixzz6tH26eDjb](https://www.alukah.net/sharia/0/98881/#ixzz6tH26eDjb)
- البنك المركزي الأردني، الموقع الإلكتروني:
[.https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=413](https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=413)
- سويفت نيوز، الموقع الإلكتروني: [.https://www.swiftnewz.com/archives/138588](https://www.swiftnewz.com/archives/138588)
- صحيفة الغد، الموقع الإلكتروني: [.https://cutt.us/YvFmQ](https://cutt.us/YvFmQ)
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الموقع الإلكتروني:
[.https://www.ifsb.org/ar_terminologies.php](https://www.ifsb.org/ar_terminologies.php)

- [.https://cutt.us/irmlf](https://cutt.us/irmlf) منتدى الاستراتيجيات الأردني، الموقع الإلكتروني:
- [https://www.who.int/ar/health-](https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus#tab=tab_3) منظمة الصحة العالمية، الموقع الإلكتروني:
[.topics/coronavirus#tab=tab_3](https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus#tab=tab_3)
- [https://www.reuters.com/article/jordan-gig-as6-](https://www.reuters.com/article/jordan-gig-as6) وكالة رويترز، الموقع الإلكتروني:
[.idARAKCN21Y0NZ](https://www.reuters.com/article/jordan-gig-as6)